

Distr.: General
29 September 2011
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن
جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة ترحيباً إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتغتنم هذه الفرصة كي تقدم معلومات بشأن الخطوات التي اتخذتها كولومبيا لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠).

ففيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها كولومبيا لتنفيذ التدابير المعتمدة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٨ من القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، تود البعثة الدائمة لكولومبيا الإفادة بما يلي:

أحالت كولومبيا إلى السلطات الوطنية المختصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، مطالبة إياها باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ تلك القرارات.

وقد أنشأت كولومبيا لجنة مشتركة بين الوكالات بغرض دراسة المتطلبات المبينة في قرارات الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعزيزاً للامتثال المحلي بتلك القرارات ولتوفير المتابعة لها. وقد اتخذت اللجنة شكل هيئة دائمة للتشاور، وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بمختلف أنواع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. والأعضاء الذين تشكل منهم اللجنة هم كما يلي:



- وزارة الداخلية والعدل
- وزارة الشؤون الخارجية
- وزارة الدفاع الوطني
- وزارة التجارة والصناعة والسياحة
- وزارة التعدين والطاقة
- دائرة الإدارة الأمنية
- مكتب المدعي العام
- الشرطة الوطنية
- مديرية الضرائب والجمارك الوطنية
- وحدة الاستخبارات والتحليلات المالية
- الصناعات العسكرية الكولومبية
- القيادة العامة للقوات المسلحة
- الإدارة العليا للموثقين والسجلات
- الإدارة العليا للمالية
- الإدارة العليا للشركات

وقد اتخذت الصناعات العسكرية الكولومبية، في قرارها ٢٦٧ لعام ٢٠٠٤ و ٠٧٩ لعام ٢٠١١، التدابير اللازمة للامتثال لأحكام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتدابير المتصلة بحظر الأسلحة، فإن الحكومة الوطنية لم تتلق حتى الآن أية معلومات بشأن إجراءات حظر الأسلحة المنفذة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحتى تاريخه، لم تتلق الحكومة الوطنية أية معلومات بشأن الطلبات المقدمة من الأشخاص المحددين في مرفقات قرارات مجلس الأمن أو قوائمها المستكملة، من أجل دخول الأراضي الوطنية أو عبورها.